A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/23/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 12 مارس 2019

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثالثة والعشرون
جنيف، من 20 إلى 24 مايو 2019

تقرير تقييم لمشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

من إعداد السيدة لويس أوستن، خبيرة استشارية مستقلة

1. يتضمن مرفق الوثيقة تقرير تقييم مستقل لمشروع *التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً*، أعدته السيدة لويس أوستن، خبيرة استشارية مستقلة.

2. *إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية) مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.*

[يلي ذلك المرفق]

قائمة المحتويات

موجز تنفيذي 2

1. مقدمة ومعلومات أساسية 7

2. غرض التقييم وأهدافه 9

3. منهجية التقييم 10

4. النطاق 10

5. النتائج الرئيسية 11

1.5 تصميم المشروع وإدارته 11

2.5 الفعالية 16

3.5 الاستدامة 23

6. الاستنتاجات والتوصيات 24

الملحق 1 الوثائق الرئيسية المستعرضة 1

الملحق 2 أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات 1

موجز تنفيذي

صدرت الموافقة على مشروع الويبو المنجز مؤخرًا والذي يركز على "التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً"، خلال الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية في أبريل 2016. وبدأ تنفيذ المشروع في يوليو من العام نفسه واستكمل في نهاية ديسمبر 2018.

لقد استجاب المشروع لحاجة محددة في التدريب القضائي، واستهدف بناء الكفاءة قصد توفير برامج تعليمية وتدريبية تتسم بالكفاءة والفعالية في مجال حقوق الملكية الفكرية لفائدة القضاة وغيرهم من ممارسي المهن القانونية. واستفادت من هذا المشروع أربعة بلدان هي - كوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا - ومن أهم النتائج المنشودة للمشروع استحداث مجموعة أدوات مخصصة على المستوى الوطني في مجال حقوق الملكية الفكرية لفائدة القضاة ومجموعة من المدربين الماهرين والمدربين تدريباً جيداً الذين سيقومون بتدريب قضاة آخرين في مجال الملكية الفكرية.

وبعد الانتهاء من تنفيذ المشروع، بدأ تقييمه من لدن مستشار مستقل، عين للتعلم من الخبرات المكتسبة مع التركيز على تقييم ما يلي:

- إطار تصميم المشروع؛
- إدارة المشروع، بما في ذلك أدوات الرصد والإبلاغ؛
- النتائج المحققة حتى الآن؛
- استدامة النتائج المحققة.

وجمعت البيانات من خلال مراجعة الوثائق الرئيسية وكذا إجراء سلسلة من المقابلات شبه المنظمة مع مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة بما في ذلك فريق المشروع؛ وموظفو أمانة الويبو الآخرين؛ وشركاء المشروع؛ والمستفيدون.

ورغم أن من السابق لأوانه تقييم الاستدامة طويلة الأجل لنواتج المشروع، إلا أن ذلك لا يمنع من التأكيد، في إطار هذا التقييم، على أن جميع نواتج المشروع قد اكتملت في الوقت المناسب وأن جميع الأهداف قد تحققت.

تصميم المشروع وإدارته

صمم المشروع بمشاركة وتنسيق مع مؤسسات التدريب القضائي من البلدان الرائدة الأربعة منذ البداية. وشمل ذلك إشراكهم في مرحلة تقييم الاحتياجات الأولية وطوال فترة التنفيذ. واعتبر هذا النهج التشاركي ضروريًا لضمان تصميم المشروع بطريقة تستجيب للاحتياجات والأولويات الوطنية، كما هو محدد في أهداف المشروع.

وقد كفل إنشاء هيئة من القضاة الخبراء[1] في المراحل الأولى من تنفيذ المشروع إعداد دورة بمضمون وهيكل يتسمان بالوجاهة والاتساق والملائمة. وتمكنت الهيئة من تبادل خبراتها ومعرفتها بمجال الملكية الفكرية من جميع أنحاء العالم، والتي جرى على

[1] تألفت اللجنة من الأشخاص التالية أسماؤهم: باسم عوض (مصر)، قاضي في محكمة الاستئناف ونائب مدير الملكية الفكرية والابتكار، تورنتو، كندا؛ أنابيل بينيت (أستراليا)، قاضية سابقة في محكمة أستراليا الفيدرالية، سيدني، أستراليا؛ لويس دييز كانسيكو نونيز (بيرو)، الرئيس السابق لمحكمة العدل لجماعة دول الأنديز، ليما، بيرو؛ صموئيل جراناتا (بلجيكا)، قاضي في محكمة الاستئناف، أنتويرب، بلجيكا؛ لويس تي سي هارمز (جنوب أفريقيا)، نائب الرئيس السابق لمحكمة الاستئناف العليا، بلومفونتين، جنوب أفريقيا؛ ماريا روينا موديستو سان بيدرو (الفلبين)، قاضية رئيسة في المحكمة الابتدائية الإقليمية، مانيلا، الفلبين؛ وانغ يان فانغ (الصين)، قاضي شعبة الدعاوى المتعلقة بالملكية الفكرية في المحكمة الشعبية العليا في الصين، بيجين، الصين.

أساسها إنشاء وحدات عامة تدريبية عن بعد وأخرى بشكل مباشر. كما قدمت الهيئة مشورة قيمة بشأن برامج التعليم المستمر للقضاة والمتطلبات والمؤهلات اللازمة لتشكيل مجموعة من المدربين المهرة والقادرين على تحمل مسؤولياتهم. ومن السمات المهمة الأخرى التي يتسم بها المشروع تعيين المنسقين الوطنيين. ولعبت هذه المجموعة من الأفراد، فرد في كل بلد، دورا محوريا في ضمان معالجة المشروع للأولويات الوطنية واحتياجات التنمية بحيث نفد المشروع في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة. كما لعبوا دورًا رئيسيًا في المساهمة في رصد المشروع وبالتالي ضمان اطلاع مدير المشروع على المجالات التي تتطلب التكيف.

وتطلب ضمان التنفيذ الفعال للمشروع ضمن الإطار الزمني المحدد للمشروع التزام مدير مشروع أكاديمية الويبو وتفانيه. وشكل هذا موضع تقدير كبير من قبل جميع المعنيين. وعلى الرغم من الدعم الذي قدمه عدد من موظفي الويبو والمتدربين، لا سيما في الأكاديمية، إلا أن زيادة عبء العمل الناتج عن المشروع كانت كبيرة.

وضمنت مجموعة الرصد الرسمية الموثقة للمشروع وغير الرسمية عبر الرصد الشفوي من خلال تعليقات المستشارين الوطنيين المرفوعة إلى مدير المشروع اطلاع الأخير المستمر على سير عمل المشروع والتحديات التي قد يواجهها.

الفعالية

كما ذُكر أعلاه، فإن جميع نواتج المشروع – التي ساهمت في النسخة النهائية لمجموعة أدوات الويبو للتعليم المستمر للقضاة - سُلمت بنجاح ضمن الإطار الزمني لتنفيذ المشروع. وشمل ذلك تطوير واستكمال ما يلي:

- دورة عامة للتعليم عن بعد بشأن حقوق الملكية الفكرية؛
- وتخصيص دورة عامة ومواد تعليمية لكل بلد من البلدان الرائدة في المشروع؛
- وبرامج تدريب المدربين؛
- ومجموعة من المدربين المهرة والمدربين تدريباً جيداً الذين سيقومون بتدريب قضاة آخرين في مجال الملكية الفكرية؛
- والنفاذ بالمجان إلى قاعدة بيانات عالمية للدعاوى القضائية في مجال حقوق الملكية الفكرية؛
- والنفاذ إلى المنتديات الوطنية لدعم التعلم بين الأقران؛
- والنفاذ إلى شبكة دولية بشأن حقوق الملكية الفكرية لدعم التبادل الدولي للمعلومات؛
- ودليل مدرب مخصص لكل بلد.

ويعود نجاح إنجاز هذا العدد من النتائج المنشودة المتنوعة ضمن الإطار الزمني المحدد للمشروع وعبر أربعة بلدان ومناطق مختلفة إلى التصميم المحكَم للمشروع والتزام أكاديمية الويبو والبلدان المستفيدة.

ورغم أن من السابق لأوانه تقديم أدلة قوية وموثقة على تحقيق الأهداف على المدى الطويل، إلا أن مقدمي المعلومات الرئيسيين بشأن هذا التقييم كانوا إيجابيين للغاية فيما يتعلق بمدى تعزيز المشروع لمهارات وكفاءات المدربين. وأكدت أدلة مروية لممثلي جميع البلدان المشمولة أنه قبل المشاركة في التدريب، كانت المعرفة بشأن حقوق الملكية الفكرية محدودة في طبيعتها، وأن الدورة قد وفرت بنجاح رؤى حول قضايا حقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي وكذا الوطني، وبالتالي تعزيز المعرفة بحقوق الملكية الفكرية والكفاءة.

وكفل المشروع التدريب الناجح لما عدده 74 قاضيًا وممارسا للمهن القانونية. ويعد إنشاء هذه المجموعة من المهنيين ذوي المعرفة المعززة بحقوق الملكية الفكرية خطوة أساسية في تطوير وإرساء ثقافة تركز على التنمية في مجال القضاء في البلدان المشاركة. ومن المحتمل أن يشجع هذا بدوره الابتكار والإبداع المحلي في المستقبل.

الاستدامة

نظراً للإقرار بأن تدريب الهيئة القضائية ينبغي أن يكون تمرينًا مستمرًا ولأن قوانين حقوق الملكية الفكرية متواصلة التغير، هدف المشروع إلى تمهيد الطريق لمنح التدريب بشكل مستمر إضافة إلى تحسين برامج التدريب الرسمية بشأن حقوق الملكية الفكرية ودعم التعلم بين الأقران.

ومن أجل ضمان ذلك، صمم المشروع حتى يتمكن الأفراد والمؤسسات المشاركة في المشروع من الاستمرار في الاستفادة من المشروع بعد انقضاء مدته. واتبع التصميم عددًا من الخطوات بما في ذلك إشراك مؤسسات التدريب القضائي منذ البداية؛ وتكييف نواتج المشروع الرئيسية مع الاحتياجات على المستوى الوطني؛ بما في ذلك المواهب المحلية من البداية؛ والرفع من مستوى مجموعة من المُدَرِّبين المُدَرَّبين؛ وتسهيل النفاذ إلى شبكات الملكية الفكرية الوطنية والدولية.

وشكّل ضمان استدامة المشروع جزءًا مهمًا من تصميم المشروع. وعلى هذا النحو، جرى إعداد نتائج المشروع لضمان الاستجابة الإيجابية لطلبات المساعدة الجديدة للتعليم المستمر للجهاز القضائي، الواردة من بلدان أخرى. وتشمل العناصر الأساسية لضمان القدرة على تكرار المشروع في بلدان جديدة وتطوير وحدة التدريب العامة وتيسير النفاذ إلى الدورة التدريبية عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية.

التوصيات

بناءً على النتائج الرئيسية للتقييم، قدمت مجموعة من ثماني توصيات.

<u>تصميم المشروع وإدارته</u>

1. *الموارد البشرية*

على الرغم من أن عددًا من كيانات الويبو ساهمت في تصميم المشروع وتنفيذه، علاوة على تقديم المتدربين بعض الدعم لفترات قصيرة، فقد تولى مدير المشروع المعين في أكاديمية الويبو المسؤولية الشاملة، رغم عبء العمل المستمر غير المتصل بالمشروع، وكان لضمان التنفيذ الناجح للمشروع الفضل في الرفع الهام للكفاءة.

التوصية 1:

يوصى بالسعي، في المستقبل، إلى استخدام موارد بشرية إضافية لدعم تنفيذ المشروع من أجل عمر المشروع. وسيسمح ذلك لمدير المشروع بالحفاظ على المسؤولية الكاملة عن المشروع والإشراف عليه بل سيخفف بعض الضغط المرتبط بهذا المشروع من حيث السماح أيضا بالعمل المستمر خارج المشروع.

2. *الخبرة على المستوى الوطني*

لعب المستشارون الوطنيون ومعرفتهم على المستوى الوطني دورًا حاسمًا في نجاح المشروع. بالإضافة إلى ذلك، كان اختيارهم من قبل السلطات الوطنية مهمًا في ضمان الملكية على المستوى الوطني.

التوصية 2:

يوصى، في حالة تنفيذ مشاريع مماثلة في المستقبل، باعتماد نفس نهج إشراك الاستشاريين الوطنيين من أجل ضمان حسن سير المشروع على المستوى القطري.

الفعالية

3. *التعلم المختلط*

ثمن المشاركون عاليا نهج أسلوب التعلم المختلط الذي يجمع بين خيارات التعلم عن بعد والتعليم المباشر. وكفل هذا النهج بعض المرونة للمتدربين لاستكمال عناصر الدورة عندما يسمح الوقت بذلك ولكنه يضمن أيضًا القدرة على المشاركة في مناقشات أكثر عملية وشخصية مع المتدربين الآخرين والمدربين الخبراء، مما يعزز فهمهم ومعرفتهم بالموضوعات المشمولة.

التوصية 3:

يوصى، عند تنظيم دورات مستقبلية من هذا النوع، باعتماد نفس نهج التعلم المختلط كما يظهر في هذا المشروع. ويعتبر خيار الجمع بين منهجيات التعلم والتدريس مناسبًا لجميع البلدان ولجميع المشاركين، وبالتالي شكل عنصرا حاسمًا في تعزيز المهارات والمعرفة.

الاستدامة

4. *استمرار الاستثمار*

أكد أصحاب المصلحة من جميع الأفرقة التي جرت مقابلتهم في إطار إنجاز هذا التقييم على أهمية توفير الدعم المستمر للمتدربين في هذا المشروع.

التوصية 4:

ينبغي منح تدريب متقدم أو تدريب لتجديد المعلومات لفائدة القضاة الذين استفادوا من المشروع حتى الآن لضمان استمرار مواكبة التطورات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ودعم الزخم الذي أوجده المشروع. كما يمكن اللجوء إلى خيار عقد مؤتمر يحضره القضاة المدربون حتى يحظوا بفرصة تبادل المعلومات مع بعضهم البعض واطلاعهم على التطورات الجديدة في مجال الملكية الفكرية.

5. *النشر*

يتمثل أحد العناصر الرئيسية للاستدامة في ضمان تمكين أجيال جديدة من القضاة في البلدان التي شاركت في المشروع، وكذلك من بلدان أخرى، من الاستفادة من هذا المشروع الذي يحظى بتقدير كبير من أجل زيادة تعزيز المهارات والكفاءات.

التوصية 5 (أ):

يوصى بمزيد من الانخراط مع البلدان الرائدة الأربعة ودعمها لقياس قدرتها على توفير تدريب مستمر لمجموعات جديدة من القضاة بهدف ضمان جيل جديد من القضاة الملمين بالملكية الفكرية.

التوصية 5 (ب):

يوصى باستخدام قائمة مؤسسات التدريب القضائي التي جرى إعدادها كجزء من هذا المشروع كنقطة انطلاق لإجراء مزيد من البحث حول مدى:

- إمكانية استخدام الوحدات والأدلة المطورة بالفعل لفائدة البلدان المجاورة؛
- جاهزية القضاة المدربون والممارسون للمهن القانونية لتوفير التدريب في البلدان المجاورة.

إن مشاركة الويبو ودعمها المالي في كلتا التوصيتين المذكورتين أعلاه أمر ضروري.

6. *الرصد*

من السابق لأوانه رصد تأثير التدريب ومدى استدامته على المدى البعيد. ومع ذلك، فإن فهم هذا الأمر هي مسألة مهمة لضمان مراعاة هذا التعلم في تصميم المشاريع والدورات المشابهة في المستقبل.

التوصية 6:

من أجل قياس الأثر على المدى الطويل، يوصى بأن تواصل الويبو رصد المشروع مع المشاركين ومؤسسات التدريب القضائي المشاركة في المشروع على مدى العامين إلى الخمس سنوات القادمة واستخدام البيانات التي جمعت للإبلاغ عن تصميم وتنفيذ الدورات التدريبية المستقبلية.

7. *المشاركة في منتديات المناقشة*

بالإضافة إلى مواصلة تدريب أولئك الذين استفادوا بالفعل، أبرز عدد من أصحاب المصلحة أن الحفاظ على زخم المشروع وبناء لبنات فوق لبنة المعرفة المكتسبة بالفعل من خلال الدورة أمر مهم. ولا ينبغي أن يكون هذا فقط من خلال التدريب الإضافي أو التدريب قصد تجديد المعلومات (كما هو مقترح في التوصية 5) ولكن يمكن تيسيره بطرق أخرى أيضًا.

التوصية 7:

يوصى بالنظر في دعوة القضاة المدرَّبين للمشاركة في المنتديات الحوارية بشأن الملكية الفكرية التي تعقدها الويبو أو طلب مساهماتهم عند مراجعة اتفاقات الملكية الفكرية. وسيسهم هذا في الحفاظ على الزخم في هذا الموضوع وضمان تنشيط مستمر لأولئك الذين شاركوا في الدورة.

1. مقدمة ومعلومات أساسية

يتميز الإطار القانوني ونظام حقوق الملكية الفكرية بطبيعة تخصصية ومعقدة؛ فضلا عن المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، لاسيما تلك المتعلقة بالتكنولوجيات المعقدة أو بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو التجارة العابرة للحدود. وأدى تزايد الوعي بالمنافع الاقتصادية الناتجة عن الاستخدام الفعال لحقوق الملكية الفكرية إلى اللجوء بشكل أقوى إلى التسوية القضائية للمنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية. بيد أن العديد من الموظفين القضائيين في عدد من البلدان النامية والبلدان أقل نمواً ليسوا مُعدّين إعدادا جيدًا لأنهم لم يدرسوا قوانين حقوق الملكية الفكرية بشكل كاف خلال البرامج الدراسية لنيل الشهادات الجامعية في الحقوق. وفي الوقت نفسه، اعترافًا بأهمية التعليم القضائي الرسمي والتدريب في تطوير الكفاءة القضائية وتحسين نوعية العدالة وأداء المحاكم، تتوفر الآن عدد كبير من البلدان على مؤسسات وطنية للتدريب القضائي. وتلعب هذه المؤسسات دورا حاسما في منح التعليم والتدريب للقضاة المعيّنين حديثًا وتوفير التدريب المهني المستمر للقضاة العاملين.

وتبيّن من توفير الويبو لخدمات التدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية للهيئات القضائية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ومن عدد من الطلبات المقدمة إلى الويبو، أن القضاة سيستفيدون كثيرًا من التدريب المتخصص في مجال قوانين حقوق الملكية الفكرية لمساعدتهم في البت في منازعات حقوق الملكية الفكرية بشكل فعال وتنمية الكفاءة القضائية في هذا المجال.

ومن أجل تلبية هذه الحاجة بالذات والقدرة على الاستجابة الإيجابية لطلبات الدعم، طوّرت أكاديمية الويبو مشروعاً يركز على التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في بعض البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً المختارة. وقدّم المشروع تمشيا مع توصيات أجندة التنمية التالية:

التوصية 3 زيادة ما يخصص من أموال وموارد بشرية لبرامج المساعدة التقنية في الويبو للنهوض بجملة أمور، منها ثقافة الملكية الفكرية الموجهة للتنمية مع التأكيد على إدراج الملكية الفكرية في مختلف المستويات التعليمية وزيادة وعي الجمهور بالملكية الفكرية.

التوصية 10 مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية، والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تمتد هذه المساعدة التقنية أيضاً إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية.

التوصية 45 انتهاج إنفاذ الملكية الفكرية في إطار الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والانشغالات المعنية بالتنمية بصفة خاصة، بحيث "تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقاً للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية وللمنتفعين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات"، بما يتفق مع المادة 7 من اتفاق تريبس.

وتجلى الهدف الرئيسي للمشروع **في بناء الكفاءات اللازمة لتقديم برامج وطنية لتعليم وتدريب القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية**، بما في ذلك إنشاء "أدوات حقوق الملكية الفكرية للقضاة" للتعلم الذاتي/ كمرجع. ويهدف المشروع، على وجه التحديد، إلى تعزيز **فهم القضاة لقانون حقوق الملكية الفكرية الموضوعي وتطبيقهم لتلك المعرفة** من خلال تطوير

ملكة التفكير المتسق والمنطقي ومهارات التحليل النقدي للتمكن في نهاية المطاف من بناء حجج منطقية واتخاذ قرارات على نحو عادل وفعال ومستنير بشأن المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والمحاكم بأنواعها ذات الصلة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يشمل المشروع العناصر الرئيسية التالية:

"1" اختيار أربع مؤسسات تدريب قضائي رائدة

اختيرت هذه المؤسسات بناء على الطلبات التي أعدتها مؤسسات التدريب القضائي أو السلطة الوطنية ذات الصلة أو كلتيهما في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، باستخدام مجموعة مشتركة من معايير الاختيار. وشكلت كوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا البلدان الأربعة التي اختيرت للمشاركة في المشروع.

"2" تقييم الاحتياجات

شملت هذ التقييمات احتياجات التعليم والتدريب للنظام القضائي في مجال حقوق الملكية الفكرية في كل بلد من البلدان المختارة قصد تحديد طبيعة ونطاق محتوى الوحدات المقررة للتعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية وكذا أدوات التعلم الذاتي والأدوات المرجعية للقضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، اعتمد المشروع على المشاركة الفعالة لمؤسسات التدريب القضائي وجميع السلطات الوطنية المعنية المشاركة في بناء كفاءات الهيئة القضائية. ويشمل التقييم مشاورات منظمة مع أصحاب المصلحة.

"3" تطوير الوحدات العامة للتدريب

أنشئت مجموعة الوحدات العامة في مجال حقوق الملكية الفكرية بالاعتماد على خبرة هيئة قضائية تمثل مختلف البلدان والأعراف قانونية.

"4" اختبار وتكييف محتوى التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية

اختُبر محتوى التدريب من خلال تقديم برامج تعليمية وتدريبية وتلقي التعليقات لإجراء التحسينات. وعليه، كُيفت الوحدات العامة استجابة لأنماط واحتياجات التعلم المحددة / المُقيّمة؛ والسياسات والأولويات المؤسسية والوطنية بعد الترجمة إلى أربع لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية). وأتيحت الوحدات المخصصة للبلدان المشاركة واستخدمت لتشكيل لبنة محتوى التدريب الخاص بكل بلد.

"5" تطوير محتوى مخصص للتعليم والتدريب على أساس الوحدات في مجال حقوق الملكية الفكرية

صُمّم محتوى التدريب تمشيا مع الاحتياجات المحددة للقضاة. وبمساعدة الويبو، قررت مؤسسات التدريب القضائي المحتوى المطلوب تطويره. وساعدت الويبو البلدان الرائدة في:

- تقييم نظام الملكية الفكرية وفقًا لالتزاماتها الدولية حتى يتمكن القضاة من استيعابه وإدراكه بشكل أفضل في سياق الإطار الدولي؛
- وتحديد الاحتياجات التدريبية الوطنية المحددة بشأن الملكية الفكرية التي تتوافق مع أهدافها الإنمائية الوطنية؛
- وتحديد أهداف التعلم ونتائجه بما يتمشى مع تلك الأهداف الإنمائية؛
- واتخاذ قرار بشأن محتوى التدريب ومنهجيته للمساهمة في تحقيق تلك الأهداف.

"6" تدريب المتدرّبين

وُضع برنامج لتدريب المدرّبين، خاص بكل بلد، يشمل دورات تعليم خاصة عن بعد وأخرى بشكل مباشر. كما نظمت الدورات بالتنسيق مع مؤسسات التدريب القضائي المعنية وبمساعدة من قضاة وأساتذة دوليين والوطنيين من ذوي الخبرة. وتلقى ما مجموعه 74 قاضياً ومدرباً آخر، من بينهم 21 امرأة، ما متوسطه 120 ساعة من جلسات التعليم المستمر النظرية والتطبيقية بشأن حقوق الملكية الفكرية.

"7" تعزيز الربط الشبكي والشراكات بين مؤسسات التدريب القضائي الوطنية من أجل التبادل المنتظم للخبرات

دعم المشروع إنشاء شبكات الاتصال وشراكات بين مؤسسات التدريب القضائي لتيسير الاتصالات وتبادل المعلومات والخبرات بشأن السوابق القضائية والمناهج التربوية.

"8" المساعدة على الحصول على كتب مرجعية وأدلة

قُدّم الدعم لاقتناء الكتب المرجعية والأدلة من أجل إغناء مكتبة مؤسسات التدريب القضائي المستفيدة.

"9" دراسة استقصائية لتقصي الحقائق

لم تقتصر الدراسة الاستقصائية على البلدان الرائدة بل تعدتها لتشمل بلدانا أخرى بحكم طبيعتها العالمية، وأجري استقصاء عام لتقصي الحقائق بشأن مؤسسات التدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية وغيرها من مبادرات التدريب الموجودة في جميع أنحاء العالم. وكان الهدف من الدراسة الاستقصائية، من بين جملة أمور، الاطلاع على الممارسات القائمة في مجال تعليم الهيئة القضائية وتدريبها في مجال حقوق الملكية الفكرية.

2. غرض التقييم وأهدافه

إن الهدف الرئيسي من هذا التقييم هو الاطلاع على الخبرات المكتسبة أثناء تنفيذ المشروع مع التركيز على تقييم المجالات التالية:

- إطار تصميم المشروع؛
- وإدارة المشاريع بما في ذلك أدوات الرصد والإبلاغ؛
- والنتائج المحققة حتى الآن؛
- واستدامة النتائج المحققة.

وقد تضمن ذلك تقييماً للأعمال الناجحة في المشروع وتحديد تلك التي لم تنجح إلى حد ما من أجل تقديم معلومات تستند إلى الحجج لدعم عملية صنع القرار في لجنة التنمية والملكية الفكرية وكذا الأنشطة المستمرة في هذا المجال.

3. منهجية التقييم

كُلّف بإجراء التقييم مستشار مستقل وصُمّم ليكون تشاركيًا بطبيعته. وسمح الأسلوب المنهجي المعتمد بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك فريق المشروع وموظفو أمانة الويبو الآخرون وشركاء المشروع[2] والمستفيدون[3] وغيرهم من أصحاب المصلحة المهتمين[4].

وجمعت البيانات من خلال إجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة شبه المهيكلة واستعراض الوثائق[5]. وقد تضمنت المعلومات المجمعة احالات مرجعية واعتماد منهج التثليث قصد إبلاغ النتائج الرئيسية للتقييم.

وأُجريت ما مجموعه 25 مقابلة مع أصحاب المصلحة من البلدان الرائدة الأربعة المشاركة في المشروع، فضلا عن موظفين من أمانة الويبو[6].

وتشاور المقيّم عن كثب مع مدير مشروع أكاديمية الويبو وشعبة تنسيق أجندة التنمية خلال تنفيذ التقييم.

القيود

ترتبط أحد قيود التقييم بتوقيته. وكان المشروع قد اكتمل في ديسمبر 2018، وأجري هذا التقييم في الفترة من يناير إلى فبراير 2019. وعلى هذا النحو، بعيدا عن جميع الأدلة المَروية، لم يكن من الممكن إجراء تقييم مفصل لأهداف المشروع على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال، من السابق لأوانه تقييم مدى فعالية المشروع في إنشاء ثقافة الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية بالنسبة للهيئة القضائية المدرَّبة؛ وإنشاء المؤسسات الوطنية لتسوية المنازعات في مجال الملكية الفكرية بشكل أكثر كفاءة؛ وتعزيز التوازن العادل بين حماية حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة. ويتطلب تقييم فعالية المشروع في هذه المجالات رصدا مستمرا وإجراء مزيد من التقييم في المستقبل.

4. النطاق

شمل التقييم الفترة الزمنية الممتدة من يوليو 2016 إلى ديسمبر 2018 (فترة تنفيذ المشروع).

وركّز هذا التقييم على المشروع برمته ومساهمته في تقييم احتياجات الدول الأعضاء والموارد أو الوسائل اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات وتطوره زمنيا وأدائه بما في ذلك إدارة المشروع والتنسيق والاتساق والتنفيذ والنتائج المحققة. وقد استبعد من ذلك تقييم أنشطة المشروع الفردية.

---

[2] يشمل ذلك ممثلين عن مؤسسات التدريب في المشروع وجهات الاتصال الوطنية للمشروع.

[3] يشمل ذلك ممثلين عن مؤسسات التدريب في المشروع والمتدربين.

[4] على سبيل المثال، المدربون والأساتذة المشاركون في المشروع.

[5] يرجى الاطلاع على الملحق 1 للحصول على قائمة الوثائق الرئيسية المستعرضة.

[6] يرجى الاطلاع على الملحق 2 للحصول على قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات.

5. النتائج الرئيسية

نُظم هذا القسم، الذي تضمن النتائج الرئيسية، على أساس مجالات التقييم الثلاثة على النحو المنصوص عليه في اختصاصات التقييم - تصميم المشروع وإدارته؛ والفعالية؛ والاستدامة. وجاء الجواب على كل سؤال التقييم مباشرة تحت عنوان كل مجال من المجالات ذات الصلة.

1.5 تصميم المشروع وإدارته

النتائج الرئيسية

النتيجة الرئيسية 1: كان لمشاركة مؤسسات التدريب القضائي والتنسيق معها منذ البداية - في مرحلة تقييم الاحتياجات وطوال فترة التنفيذ - أهمية حاسمة من أجل ضمان تصميم المشروع بطريقة تلبي الاحتياجات الوطنية والأولويات تمشيا مع أهداف المشروع.

النتيجة الرئيسية 2: شكّل إنشاء هيئة من القضاة الخبراء في المراحل المبكرة من تنفيذ المشروع أمرًا بالغ الأهمية لتيسير وضمان تطوير دورة تدريبية بمضمون وهيكل يتسمان بالوجاهة والاتساق والملائمة.

النتيجة الرئيسية 3: كان تعْيين المنسقين الوطنيين ضروريًا للتأكد من تلبية المشروع لاحتياجات التعليم والتنمية الوطنية وتنفيذه في الآجال المحدد وبطريقة مناسبة. وقد لعبوا أيضًا دورًا رئيسيًا في المساهمة في رصد المشروع لضمان اطلاع مدير المشروع على المجالات التي تتطلب التكيف.

النتيجة الرئيسية 4: تطلب ضمان التنفيذ الفعال للمشروع على مدى الإطار الزمني للمشروع الالتزام والتفاني من مدير المشروع. وكان هذا موضع تقدير كبير من قبل جميع المعنيين. ورغم تلقيه دعم عدد من موظفي الويبو والمتدربين، وخاصة في الأكاديمية، كانت الزيادة في عبء العمل الناتج عن المشروع كبيرة.

النتيجة الرئيسية 5: استلزم الأمر عقد أشكال مختلفة من اتفاق التعاون مع كل بلد وتمكنت الويبو من اعتماد نهج مرن بما فيه الكفاية للسماح بذلك.

النتيجة الرئيسية 6: كانت وثيقة المشروع شاملة فضلا عن اختصاصات المنسقين الوطنيين. وأكد جميع أصحاب المصلحة أن المسألة كانت واضحة بما فيه الكفاية لتوجيه تنفيذ المشروع.

النتيجة الرئيسية 7: اعتمدت عملية الرصد على المزج بين رصد رسمي موثق للشروع ورصد غير رسمي يقوم على التعليقات الشفوية التي ترد من المستشارين الوطنيين إلى مدير المشروع. وقد ضمنت العملية إشراف مدير المشروع على سير العمل واطلاعه المستمر على المجالات التي كانت تتقدم بشكل جيد ومجالات الدورة التدريبية التي تطلبت التكييف.

تصميم المشروع وتنفيذه

صُمم المشروع ونفذ استنادا إلى ثلاثة مبادئ رئيسية:

"1" **التنسيق:** نُسقت جميع الخطوات المتعلقة بتصميم المشروع وتخطيطه وتنفيذه مع البلدان المستفيدة. وشكل تعيين المستشارين الوطنيين، المسند إلى البلدان نفسها، نهجا رئيسيا لضمان التنسيق المستمر.

"2" **الاحتياجات الوطنية:** استجاب المشروع للاحتياجات التعليمية والإنمائية المستمرة للبلدان الرائدة والتي أكدت عليها تقييمات الاحتياجات الأولية والتنسيق المنتظم مع الاستشاريين الوطنيين في المقام الأول.

"3" **الاستدامة:** يتسم تصميم المشروع بمنظور استشرافي يستند إلى نموذج تدريب المدرّبين يسمح بتكرار تنظيم دورات مماثلة في المستقبل من لدن مؤسسات التدريب القضائي المعنية.

كان من الضروري قبل الشروع في تنفيذ المشروع أن تتخذ أكاديمية الويبو عددًا من الخطوات الأولية لضمان تصميم المشروع، استنادًا إلى المبادئ المذكورة أعلاه، بشكل مناسب وشمولي إزاء كل بلد معني. ويشمل هذا:

- **اختيار البلدان الرائدة:** بالتنسيق مع منسقي مجموعة الويبو الإقليمية المعنية في جنيف، اختيرت أربعة بلدان رائدة - كوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا - للمشروع. واستكملت عملية الاختيار في مطلع يوليو 2016.
- **تحديد الشريك الوطني الأنسب للمشاركة في المشروع:** عادةً ما يكون الشريك ممثلا في المكتب الوطني للملكية الفكرية، إلا أن مشاركة الهيئة القضائية اعتبرت ضرورية في حالة هذا المشروع. ومن أجل تقييم أنسب النهج الواجب اعتمادها، كان من الضروري أولاً الاجتماع مع البعثات الدائمة للبلدان الرائدة في جنيف لتقديم نظرة شاملة عن المشروع والحصول على تعليقاتهم بشأن أفضل الطرق لتطبيقه في كل بلد. ويسرت مختلف مكاتب الويبو الإقليمية هذه المناقشات.
- **تحديد الاستشاريين الوطنيين** في كل بلد رائد (عن طريق شركاء المشروع). ولعب المستشارون الوطنيون دورا حاسمًا في ضمان تحقيق أهداف المشروع. وسيُتناول الموضوع بإسهاب أدناه.
- **إيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات** في كل بلد من أجل تحديد الأولويات على المستوى القطري وإرساء أرضية صلبة للتعاون بين الويبو وشركاء المشروع. ووفرت بعثات تقييم الاحتياجات فرصًا ثمينة لمواصلة مناقشة أهداف المشروع ونتائجه مع السلطات الوطنية المعنية كما ساعدت في تحديد الاحتياجات الوطنية. وسهّلت هذه البعثات أيضًا التوصل إلى اتفاق بشأن خرائط الطريق وخطط العمل وطرائق تنفيذ المشروع وسمحت بإجراء مناقشات مع كل مؤسسة قضائية حول كيفية تطوير نموذج التعليم عن بعد الخاص بهم.

وبدأ تنفيذ المشروع في 15 يوليو 2016 وفقا لتقييمات الاحتياجات التي اكتملت بحلول نهاية يوليو، تلتها إنجاز وثائق المشروع خلال مناقشات مع البلدان الرائدة وتوقيع اتفاقيات التعاون معهم.

وكان تحديد هيكل الدورة التدريبية ومحتواها أول الأنشطة التي استكملت بمجرد توقيع اتفاقيات التعاون على المستوى القطري. وفي هذا الصدد، واستناداً، بشكل جزئي، إلى المساهمات التي قدمتها هيئة القضاة المنشأة خصيصًا لهذا الغرض، ارتأت أكاديمية الويبو تطوير دورة عامة تعليمية عن بُعد (الناتج 1 من المشروع)، والتي ستكيف مع احتياجات كل بلد من البلدان الرائدة وأولوياته (الناتج 2).

وأُسست أكاديمية الويبو **هيئة القضاة** للمساهمة في تقديم أنسب أساليب التدريب فضلا عن تصميم هيكل ومحتوى الوحدات العامة للتدريب. ومثلت الهيئة جميع المناطق وعددًا من الأعراف القانونية، وهكذا استطاعت الأكاديمية جذب خبرات **الهيئة** الواسعة لتوجيه الدورة وتطويرها، ولاسيما الوحدة العامة. واجتمعت الهيئة في يوليو 2017 قصد:

- التأكد من أن الدورة كانت شاملة كأداة تعليمية؛
- وضمان احتواء الدورة التدريبية على أهداف تعليمية محددة بوضوح؛
- واستعراض السوابق القضائية ذات الصلة واقتراحها فضلا عن التمارين التطبيقية لتضمينها في محتوى الدورة؛

- ومناقشة المنهجيات المناسبة لتدريب القضاة.

وكان إنشاء الهيئة محط إشادة جميع أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات بهذا الخصوص. وأكد أصحاب المصلحة على أن مساهمة الهيئة كانت حاسمة في إعداد المناهج الدراسية ذات الصلة. وأكدوا أن قدرة المشاركين في الهيئة على ضمان إدراج القضايا البارزة في مجال الملكية الفكرية من جميع أنحاء العالم في عنصر التعليم عن بعد للوحدة العامة للتدريب كانت ضرورية لضمان أمثلة ملموسة تشمل مختلف الأعراف.

وعيّن عضو واحد من أعضاء الهيئة لتكييف الوحدات العامة حسب احتياجات كل بلد رائد. وفي هذا الصدد، كان من الضروري التواصل مع المستشارين الوطنيين للمشروع الذين شاركوا في دعم إنجاز المشروع خلال الإطار الزمني المحدد في عامين.

ولعب **الاستشاريون الوطنيون** دورًا محويا في المشروع من حيث تقديم التوجيه والإرشاد بشأن محتوى الدورة وشكلها في إطار التعليم المستمر (وحدات التعليم عن بعد المخصصة والتدريب المباشر). وحددت مسؤولياتهم ضمن اختصاصات واضحة شملت:

- المشاركة في الاجتماعات الأولية لتقييم الاحتياجات بين الويبو وشريك المشروع؛
- وتصميم وتخصيص وحدات التعليم عن بعد المخصصة (بناء على استخدام الوحدات العامة)، مع مراعاة احتياجات التدريب وأولويات الهيئة القضائية والأهداف الإنمائية الوطنية؛
- والاتصال بهيئة القضاة للحصول على التوجيه والدعم فيما يتعلق بتطوير وإكمال دورة التعليم عن بعد المخصصة؛
- والمشاركة كمدرب في دورة التعليم عن بعد التجريبية لتقييم محتوى الدورة؛
- وتيسير تنفيذ برنامج تدريب المدرّبين؛
- والمشاركة الفعالة في منتدى مناقشة المشروع ورصده ومنتدى شبكة مؤسسات التدريب القضائي العالمي الذي أنشئ من خلال مركز الويبو للتعليم الإلكتروني؛
- والرصد المستمر للأنشطة والنواتج الجارية لضمان تنفيذ المشروع على النحو المخطط؛
- والالتزام باستقاء التعليقات بانتظام والتواصل مع مدير المشروع في الويبو.

وإذا كانت هيئة القضاة خاصية مهمة من خصائص المشروع بالنظر إلى التصميم الأولي للمشروع، فإن تعيين المستشارين الوطنيين كان بدوره خاصية مهمة للمشروع طوال فترة إنجازه. وشكل العمل مع المؤسسات القضائية والسلطات الوطنية طوال فترة تنفيذ المشروع فضلا عن ضمان ربط شبكة اتصالات مباشرة ومفتوحة باستمرار معها أمرا بالغ الأهمية في أخذ المشروع شكلا من أشكال تمثيل الويبو على أرض الواقع. وقد أتاح ذلك اطلاع مدير المشروع في الويبو، على نحو سريع، على أي تحديات قد تواجهه وإتاحة الفرصة لإجراء تعديلات حسب الاقتضاء.

وبينما كان العمل مستمرًا في تطوير الوحدات العامة المخصصة للتعليم عن بعد، كانت أكاديمية الويبو تعد منصة التدريب الإلكترونية (مركز الويبو للتعليم الإلكتروني) لاستضافة الأنشطة المقررة في إطار المشروع. وشمل ذلك تنظيم دورات تدريبية خاصة بالمدربين الوطنيين وإنشاء محافل للتبادل والتعلم بين الأقران للهيئة القضائية الوطنية وشبكة تضم مؤسسات التدريب القضائي.

ويقع تصميم المشروع وتنفيذه تحت مسؤولية أكاديمية الويبو. ورغم الدعم الذي تلقاه من لدن عدد من موظفي الويبو والمتدربين، لاسيما في الأكاديمية، ظل مدير المشروع مسؤولاً عن جميع جوانب المشروع، بالإضافة إلى عبء العمل المستمر غير المتعلق بالمشروع. وبفضل تفاني مدير المشروع والتزامه، نفذ المشروع في إطار الجداول الزمنية المحددة والميزانيات المتفق عليها. ومع ذلك، فقد أسفر عن خلق عبء عمل إضافي كبير.

وثائق المشروع الأولية

لعبت وثيقة المشروع الأولية دورا مهما في توجيه المشروع وإعداد اتفاقية تعاون لكل بلد فضلا عن تحديد الخطوط العريضة للمشروع الخاصة بكل بلد واختصاصات المستشارين الوطنيين.

ونظرًا للنهج المختلفة اللازمة لكل بلد (بما في ذلك المؤسسات المختلفة التي ينبغي التوقيع معها اتفاقيات المشروع)[7]، لم يكن من الممكن اعتماد نهج واحد يصلح لجميع اتفاقيات التعاون الخاصة بالمشروع. وزاد من تعقيد المشروع عدم القدرة على استخدام نموذج واحد في جميع البلدان والتأكد من أن النهج المعتمدة ومحتوى التدريب كانت مناسبة لكل بلد. ومع ذلك، شكلت هذه المرونة مفتاح نجاح المشروع.

ورغم أن اتفاقيات التعاون الوطنية كانت مختلفة، إلا أن اختصاصات الخبراء الاستشاريين الوطنيين والأنشطة التي اضطلعوا بها كانت موحدة في جميع البلدان الرائدة. وفي هذا الصدد، استخلصت النواتج المحددة من وثيقة المشروع الأولية. وكانت تعليقات المستشارين الوطنيين فيما يتعلق بوثيقة المشروع، واختصاصاتهم، ومراحل تنفيذ المشروع المخطط لها إيجابية، وأشاروا إلى أن وضوح كل هذه الوثائق فضلا عن الاتصال المنتظم مع مدير المشروع قد ساعدهم في بلوغ مساعيهم والوفاء بالتزاماتهم والمهام الموكلة إليهم.

أدوات رصد المشروع والتقييم الذاتي وإعداد التقارير

نظرا لتنفيذ المشروع، مع اختلاف طفيف، في كل بلد من البلدان الرائدة، كان لزاما على مدير المشروع إجراء رصد شفاف للتقدم المحرز في التنفيذ والاطلاع على أي تحديات تواجهه من أجل التمكن من إجراء التعديلات إذا لزم الأمر.

وفي هذا الصدد، كان من المهم لمدير المشروع الجمع بين التواصل غير الرسمي والرسمي مع الاستشاريين الوطنيين (الذين كانوا مسؤولين عن الرصد على المستوى الوطني) بالإضافة إلى تقديم تقارير أكثر رسمية وموثقة عن المشروع تسمح له بالحصول على لمحة عامة عن التنفيذ الشامل للمشروع. ولعب الاستشاريون الوطنيون أيضًا دورًا رئيسيًا في رصد النشاط في منتدى مناقشة المشروع والتأكد من رد المدرب على جميع الأسئلة التي طرحت في المنتدى بشكل مناسب.

وعلاوة على ذلك، طُلب من جميع المشاركين إكمال نماذج التقييم بعد تتمة كل عنصر من عناصر التدريب. وسمح هذا النهج لأكاديمية الويبو من استيعاب أفضل لعناصر المشروع سواء تلك التي تسير بشكل جيد أو تلك التي تتطلب التكييف. وفي نهاية المشروع، استكمل المشاركون استبيانًا منظمًا بالإضافة إلى تقييم أكثر نوعية ومفتوح العضوية. ويتضح من الجدول 3 أدناه (القسم 2.5)، أن تعليقات الرصد المقدمة من المشاركين بشأن تحقيق أهداف المشروع إيجابية للغاية في جميع البلدان.

[7] على سبيل المثال، في لبنان وُقعت اتفاقية تعاون المشروع مع وزارة العدل، بينما وُقعت في نيجيريا مع الأكاديمية القضائية الوطنية واللجنة الوطنية لحق المؤلف.

مساهمة كيانات أمانة الويبو

من المعروف أن المشروع تديره أكاديمية الويبو. غير أن مساهمات دعم تصميم المشروع وتنفيذه لم تقتصر على الأكاديمية بل تعدته إلى كيانات الويبو الأخرى.

داخل الأكاديمية، طُلبت مساهمات من برنامج التعليم عن بعد لضمان إمكانية استخدام محتوى دورات ومواد التعليم الحالية في الويبو كقاعدة للدورة التي طُورت في إطار المشروع. وسمح هذا أيضًا بتطبيق محتوى دورة تدريبية موحدة للتعليم الإلكتروني القائمة بالفعل وتطويرها (باستخدام مساهمات هيئة القضاة). كما استخدمت البنية التحتية التكنولوجية للأكاديمية لدعم التدريب.

أما خارج أكاديمية الويبو، فقد شاركت جميع مكاتب الويبو الإقليمية منذ البداية في المناقشات الأولية مع البعثات الدائمة للبلدان المعنية ودُعيت للمشاركة في بعثات تقصي الحقائق الأولية. كما لعبت دورًا في المساعدة في تحديد الاستشاريين الوطنيين. وبوصول المشروع إلى مرحلة التنفيذ، ظلت مكاتب الويبو على اطلاع بالتقدم المحرز، إلا أن مشاركتها الفعلية كانت محدودة بطبيعتها.

والتمس الحصول على مساهمات كيانات الويبو الأخرى، عند الاقتضاء، لضمان فعالية وتماسك المشروع. فعلى سبيل المثال، قدمت شعبة إذكاء الملكية الفكرية المساعدة لتحديد القضاة المشاركين في الهيئة القضائية وقدمت تعليقات بخصوص استبيان تقييم الاحتياجات.

وقدمت جميع الكيانات المشاركة في المشروع ردود فعل إيجابية للغاية فيما يتعلق بدور مدير المشروع الذي كفل الحوار المفتوح المستمر طوال مدة تنفيذ المشروع.

تحديد المخاطر وتدابير التخفيف من آثارها

كما هو موضح في الجدول 1 أدناه، حُدّد عدد بسيط من المخاطر المحتملة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للمشروع. وتضمنت وثيقة المشروع الأولية تدابير تخفيف هذه المخاطر في حالة ظهورها.

الجدول 1- تحديد المخاطر وتدابير التخفيف من آثارها

مخاطر محتملة	تدابير التخفيف	تعليقات تقييمية
صعوبات في تنظيم تدريب مستمر لهيئة قضائية ذات أعباء أخرى.	• ضمان المشاركة والتأييد الكاملين لمؤسسة التدريب القضائي أو السلطات المختصة أو كلتيهما في جميع مراحل المشروع. • تطوير العنصر الالكتروني للدورات.	في التقرير النهائي، تلقى تنفيذ المشروع دعما كاملا من جميع مؤسسات التدريب القضائي والسلطات ذات الصلة في البلدان المعنية المستفيدة، وبالتالي لم تحدث المخاطر المتوقعة. وجرى إدارة تخفيف هذه المخاطر جزئياً عن طريق توقيع اتفاقيات تعاون مخصصة وتعيين منسقين وطنيين يتواصلون بانتظام مع مؤسسات التدريب المشاركة.
قد يتعرقل سير المشروع بسبب الظروف في بلد رائد مختار. وفي هذه الحالة يجب متابعة المناقشات المطلوبة.	إذا لم تنجح هذه المناقشات، فقد يعلق المشروع أو يؤجل في البلد.	ظلت الظروف في باللدان المختارة مواتية طوال تنفيذ المشروع.
قد يواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قيودًا ذات صلة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مثل غياب الإنترنت أو انخفاض صبيب الإنترنت.	تتمثل أحد تدابير التخفيف الرئيسية لمواجهة هذا الخطر الكبير في ضمان طباعة ونشر مجموعة أدوات الملكية الفكرية الخاصة بالقضاة.	رغم إشارة بعض المشاركين إلى غياب الإنترنت في كثير من الأحيان، إلا أن هذا لم يعيق إكمالهم للدورة. كما لم تسجل أي مشاكل خطيرة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث وُفرّت مواد التدريب في أشكال يسهل النفاذ إليها وقابلة للطباعة.

كما يتضح من الجدول، فإن المخاطر المتوقعة إما لم تتحقق أو كانت تدابير التخفيف المخطط لها قوية كفاية لضمان عدم وجود تأثير سلبي على أداء المشروع.

2.5 الفعالية

النتائج الرئيسية

النتيجة الرئيسية 8: تحققت بنجاح جميع نواتج المشروع - المساهمة في النسخة النهائية من مجموعة أدوات الويبو للتعليم المستمر للقضاة - ضمن الإطار الزمني المحدد لتنفيذ المشروع.

النتيجة الرئيسية 9: كانت أهم نتيجة منشودة للمشروع هي مجموعة أدوات الويبو للتعليم المستمر للقضاة. وتتألف مجموعة الأدوات من عدد من النتائج المنشودة المنفصلة وإن كانت مترابطة بما في ذلك إنشاء دورة عامة للتعليم عن بعد في مجال حقوق الملكية الفكرية؛ وتخصيص دورة عامة ومواد لكل بلد من البلدان الرائدة في المشروع؛ وتطوير برنامج تدريب المدرّبين؛ والنفاذ بالمجان إلى قاعدة بيانات السوابق القضائية في مجال حقوق الملكية الفكرية العالمية؛ الولوج إلى المنتديات الوطنية لدعم التعلم بين الأقران؛ والنفاذ إلى شبكة

دولية بشأن حقوق الملكية الفكرية لدعم التبادل الدولي للمعلومات؛ ودليل مدرِّب مخصص لكل بلد. وتحققت جميع النتائج المنشودة ضمن الجدول الزمني المتفق عليه للمشروع.

النتيجة الرئيسية 10: كفل المشروع التدريب الناجح لما مجموعه 74 قاضيا وممارسا للمهن القانونية. ويعد إنشاء هذه المجموعة من الخبراء ذوي المعرفة المعززة بحقوق الملكية الفكرية خطوة أساسية في تطوير وتعزيز ثقافة موجهة نحو التنمية في القضاء في البلدان المشاركة. وسيتولى هؤلاء القضاة المدرَّبون والممارسون للمهن القانونية دور المدرِّبين لقضاة آخرين في مجال الملكية الفكرية.

النتيجة الرئيسية 11: رغم أن من السابق لأوانه تقديم دليل قوي على تحقيق الأهداف، إلا أن الأدلة المجمعة من خلال تقييمات المشاركين والمناقشات التي عقدت خلال هذا التقييم تشير إلى أن جميع أهداف المشروع قد تحققت بنجاح، على المدى القريب على الأقل.

النتيجة الرئيسية 12: كان المبلغون الأساسيون لهذا التقييم إيجابيين للغاية فيما يتعلق بمدى تعزيز المشروع لمهارات وكفاءات المدربين. وأكدت روايات ممثلي جميع البلدان المشمولة أنه قبل المشاركة في التدريب، كانت المعرفة بشأن حقوق الملكية الفكرية محدودة في طبيعتها، وأن الدورة قد وفرت بنجاح رؤى حول قضايا حقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي وكذا الوطني، وبالتالي عززت المعرفة بحقوق الملكية الفكرية والكفاءة.

ويتطلب تقييم فعالية المشروع إجراء تقييم لمدى تحقيق أهداف المشروع. وفي حالة هذا المشروع، ولو أنه من السابق لأوانه إجراء تقييم كامل بشأن تحقيق الأهداف البعيدة المدى، إلا أنه من الممكن لمس هذا الإنجاز مبدئيا من خلال وثائق المشروع وبيانات رصد المشروع والمناقشات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وكان من الممكن أيضًا تقييم مدى اكتمال نواتج المشروع.

نواتج المشروع

كما يتضح من الجدول 2 أدناه، تحققت جميع نواتج المشروع بنجاح ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

الجدول 2- تقييم نواتج المشروع

نواتج المشروع	مؤشرات الإنجاز الناجح (مؤشرات النواتج)	تعليقات تقييمية نهائية (بناءً على التقرير النهائي ومناقشات أصحاب المصلحة)
وضع قائمة تشمل مؤسسات التدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية ومبادرات التدريب الأخرى للجهاز القضائي الموجود في جميع أنحاء العالم.	اكتمال القائمة إنجاز التحليل الأولي	تعميم الدراسة الاستقصائية واستكمال التحليل الأولي.
تخصيص وحدات تدريب القضاة وأعضاء السلك	استكمال الوحدات وإقرارها من لدن السلطات الوطنية أو الإقليمية المعنية.	تخصيص جميع الوحدات الأربعة واستكمالها واعتمداها من لدن السلطات الوطنية.

القضائي في مجال الملكية الفكرية لكل مشروع رائد.		
	تنظيم دورة تدريبية واحدة على الأقل (عبر الإنترنت أو مختلطة أو على الموقع) بالتعاون مع كل مؤسسة تدريب مستفيدة على أساس الوحدات والمناهج وطرق التدريب المطورة حديثًا لتحقيق النتائج المنشودة للتعليم.	تنظيم أكثر من دورة تدريبية لكل دولة رائدة بالتعاون مع مؤسسات التدريب المستفيدة على أساس الوحدات المطورة.
تشكيل هيئة من القضاة بما في ذلك المدرب المحتمل (المدرِّبين المحتملين)، المدرَّبين على أساس الوحدات المُطورة.	إنهاء المستفيدين للدورة التدريبية.	تدريب جميع القضاة والمدربين من البلدان الرائدة الأربعة على أساس الوحدات المتقدمة.
إنشاء شبكة تربط مؤسسات التدريب القضائي.	إبداء مؤسستين للتدريب القضائي على الأقل رغبتها في إقامة اتصالات والتعاون بشكل أوثق في مجال التدريب المتخصص	إعراب جميع مؤسسات التدريب القضائي عن رغبتها في إقامة اتصالات مع المؤسسات المماثلة الأخرى والتعاون بشكل أوثق في مجال التدريب المتخصص.

كما هو متوقع في وثيقة المشروع، فإن النتائج المنشودة التالية التي تشمل مجموعة أدوات الويبو للتعليم المستمر للقضاة والمرتبطة بنواتج المشروع، اكتملت بحلول نهاية المشروع في ديسمبر 2018:

- **إنشاء دورة عامة تدريبية عن بعد بشأن الملكية الفكرية للهيئات القضائية**. وقد طورت أكاديمية الويبو هذه الدورة بمساعدة هيئة القضاة التي ساهمت في تطوير واستعراض محتوى الدورة التدريبية. وضمّت هيئة القضاة أعضاء من أستراليا وبلجيكا والصين ومصر وبيرو والفلبين وجنوب أفريقيا.

- واستنادًا إلى الدورة العامة للتدريب عن بعد، **تُرجمت أربع دورات وطنية للتعليم عن بعد وخُصصت واستُعرضت** لصالح البلدان الرائدة. وجرت عملية التخصيص بالتنسيق الكامل مع الخبراء الوطنيين الذين اختارتهم البلدان المستفيدة، مع مراعاة الاحتياجات الوطنية والأولويات والسياقات القضائية لكل بلد.

- **وطُوِّر برنامج متعدد الأوجه لتدريب المدرِّبين** لكل دولة رائدة. ونُظمت دورات خاصة تدريبية للتعليم عن بعد وأخرى بشكل مباشر لكل بلد رائد بالتنسيق مع مؤسسات التدريب القضائي المعنية وبمساعدة من القضاة والأساتذة الدوليين والوطنيين ذوي الخبرة.

- وأُتيح لمؤسسات التدريب القضائي الوطنية **النفاذ مجانا إلى قاعدة بيانات تضم أكثر من 3.5 مليون سابقة قضائية بشأن حقوق الملكية الفكرية** من أكثر من 110 دولة لمدة ثلاث سنوات. وأبرم عقد مع شركة متخصصة في هذا الصدد.

- **وهيّأت** مؤسسات التدريب القضائي في كل بلد رائد **منصة أكاديمية الويبو للتعليم الإلكتروني** لأغراض التعليم المستمر.

- **وأنشئت أربعة منتديات وطنية مغلقة تُعنى بتبادل المعلومات والتعلم بين الأقران مخصصة للهيئة القضائية في كل بلد رائد.** وخُوّل للمشاركين حق إنشاء ملفاتهم الشخصية واستخدام أدوات التواصل المتاحة للمنتدى. وستبقى المنتديات مفتوحة وفي المتناول حتى بعد استكمال المشروع.

- **وطورت أكاديمية الويبو الآن شبكة دولية تربط بين مؤسسات التدريب القضائي الموجودة في جميع أنحاء العالم لتبادل المعلومات والخبرات بشأن أنشطة التعليم المستمر المتعلقة بالملكية الفكرية.** وستستند إلى المنتديات الحالية التي أنشئت للبلدان الرائدة. وستوجه الدعوة إلى مؤسسات التدريب القضائي الموجودة في جميع أنحاء العالم للانضمام إلى الشبكة.

- **وأصبحت دورات أكاديمية الويبو متاحة مؤخراً من خلال الأجهزة المحمولة** (الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية) لتيسير النفاذ إلى الدورات. ولتوفير الراحة للقضاة، ستتاح أيضًا الوحدات المخصصة والشبكات المذكورة أعلاه عبر تلك الأجهزة المحمولة.

- **وأنجز استقصاء لإعداد قائمة تشمل مؤسسات التدريب القضائي القائمة التي تقدم تدريبات في مجال حقوق الملكية الفكرية** لصالح الهيئة القضائية.

- **ويجري العمل أيضًا على تطوير دليل مدرّب مخصص لكل بلد رائد** يهدف إلى توجيه المدرّبين في أدائهم التعليمي المستمر.

وكما هو مخطط، تحققت معظم النتائج المنشودة للمشروع المذكورة أعلاه بحلول يوليو 2018. واعتبر التمديد لمدة خمسة أشهر ضروريًا من أجل القيام ببعض الأنشطة المستهدفة لضمان النوعية المثلى لنواتج المشروع.

وعلى المستوى الوطني، نفذت جميع الأنشطة الخاصة بكل بلد، المذكورة أعلاه، وفقًا لاتفاقيات التعاون المبرمة مع معهد إدغار سيرفانتس فيلالتا للقضاء (Escuela Judicial) في كوستاريكا؛ ووزارة العدل في لبنان؛ والأكاديمية القضائية الوطنية في نيبال؛ واللجنة الوطنية لحق المؤلف والمعهد القضائي الوطني في نيجيريا.

أهداف المشروع

كما يتبين من الشكل 1 أدناه، عرف المشروع تدريباً ناجحاً لما مجموعه 74 مشاركًا (منهم 21 امرأة)[8]. وتلقى كل مشارك حوالي 120 ساعة من التدريب. ويشكل هؤلاء المشاركون نواة المدربين الذين سينظمون مستقبلا تدريبات في مجال الملكية الفكرية.

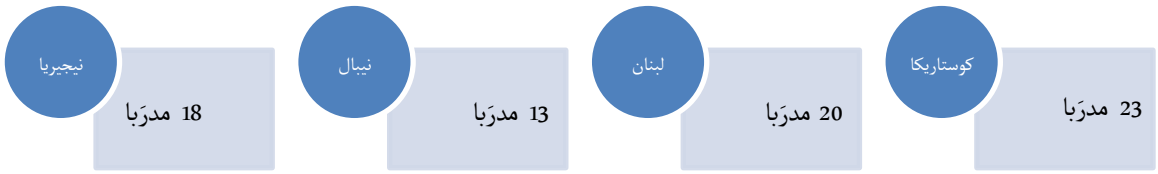

[8] بلغ العدد الإجمالي للمشاركين المزمع مشاركتهم في المشروع 76 شخصًا، إلا أن اثنان منهم لم يتمكنا من إكمال التدريب لأسباب مهنية أو لعدم تفرّغهما أو كليهما خلال وقت التدريب المباشر.

الشكل 1 - عدد المتدربين في كل بلد

ويعتبر التدريب الناجح لهذا العدد الأساسي من القضاة والممارسين للمهن القانونية في البلدان الأربعة المعنية خطوة أساسية في **تطوير وتعزيز ثقافة الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية في القضاء** – الذي يعد أحد أهداف المشروع. ومن المحتمل أن يشجع هذا بدوره الابتكار والإبداع المحليين لأن المشاركين في الصناعات الإبداعية سيشعرون بشكل متزايد بأنهم أكثر قدرة على الاعتماد على دعم قانوني قوي فيما يتعلق بمسائل الملكية الفكرية. وكشفت المناقشات التي دارت في هذا التقييم واستعراض وثائق المشروع أن معظم المدرَّبين يدركون الآن العلاقة بين البت في القضايا على نحو فعال والكفء والابتكار المحلي والإبداع. وكما يتضح من الجدول 3 أدناه، يعتبر كل المجيبين الذين شملهم استقصاء استكمال المشروع أن هذا الهدف قد تحقق[9].

وجاء تعزيز كفاءات القضاة وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين ومهاراتهم للبت في منازعات الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية بما ينسجم مع الاحتياجات التنموية المحددة. وكان المؤشر المتفق عليه لتحقيق هذا الهدف هو اكتساب 50٪ على الأقل من أولئك المدربين مهارات جديدة للفصل في منازعات الملكية الفكرية بفعالية وكفاءة. ويوضح الجدول 3 مجددا، أن كل المجيبين الذين شملهم استقصاء نهاية المشروع اعتبروا هذا الهدف قد تحقق. واعتبر القضاة الذين أدلوا بآرائهم قصد هذا التقييم وأثناء رصد المشروع، أنه تمشيا مع أهداف المشروع، فإن التدريب قد مكنهم من اكتساب مهارات جديدة للفصل في منازعات الملكية الفكرية بفعالية وكفاءة. وكما لوحظ بالفعل في القسم 1.5، خلال تنفيذ المشروع، فقد أشاد المشاركون بالتدريب. وأُيّد ذلك في المناقشات التي أجريت خلال هذا التقييم مع المشاركين الذين أكدوا أن التدريب قد سمح لهم بتوطيد معارفهم بشأن الملكية الفكرية. وفي حالة نيجيريا، أعربت مجموعة أساسية من الأخصائيين الوطنيين على استعداد لتقديم دورات التعليم المستمر للقضاة.

وأفاد المشاركون في الدورة أن **اتباع منهج من شقين في التدريب - للتعليم عن بعد وبشكل مباشر - كان الأمثل**. أما بالنسبة لبعض المشاركين، فقد مثّل تخصيص وقت للتدريب عبر الإنترنت تحديًا بسبب زيادة عبء العمل الموكل إليهم. ومع ذلك، فلم يحد هذا من المستويات العالية من التفاعل والمشاركة في التدريب المباشر. وأشار المشاركون إلى أنه رغم بعض الصعوبات التي واجهتهم المتعلقة بالربط الشبكي بسبب انخفاض صبيب بالإنترنت، إلا أن عنصر التعليم عن بعد سمح لهم بالمشاركة في الأوقات التي تناسبهم أكثر بحكم انشغالاتهم اليومية. ويسمح عنصر التدريب المباشر بزيادة التفاعل بينهم وبين المختصين ذوي المعرفة في مجال الملكية الفكرية.

وشدّد المشاركون والمستشارون الوطنيون على أن **المدرّبين المؤهلين تأهيلا عاليا** الذين كلفتهم الويبو بالقيام بعملية التدريب شكّلوا أحد العناصر الرئيسية التي ساهمت في فعالية المشروع. وأمست قدرتهم على الرد على أسئلة المتدرِّبين والطريقة التي تبادلوا بها معارفهم محطّ تقدير كبير.

وشكّل تدريب القضاة قصد توليهم بعد ذلك مهمة التدريب جزءًا أساسيًا من تصميم المشروع. ومع ذلك، فإن هذا الأمر يتطلب التكيف لأن مفهوم تدريب القضاة - ذوي المعرفة الواسعة بالفعل في مجال عملهم - لم يكن طيّعا في جميع البلدان

[9] يسلط الجدول 3 الضوء على البيانات التي جمعت خلال استقصاء تقييم المشروع المستكمل الذي تديره الويبو واستكمله المشاركون في الدورة. ومن بين 74 مشاركًا أكملوا الدورة، أجاب 51 منهم في استقصاء المشروع المستكمل.

الرائدة. ففي نيجيريا مثلا، قدم المشروع، خلافا لذلك، التدريب للأساتذة والخبراء قصد تدريب القضاة في المرحلة التالية من المشروع. وفي هذا الصدد، لعب المستشار الوطني دورا بالغ الأهمية في استعراض وتصميم الوحدات المخصصة.

وتجلى الهدف الثالث للمشروع في **إنشاء مؤسسات وطنية أكثر فاعلية لتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية وضمان توازن عادل بين حماية حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة**. وكما هو حال الأهداف الأخرى، من السابق لأوانه تقييم مدى تحقيق ذلك في هذه المرحلة بكل مصداقية، إلا أن تقارير المشروع والرصد أشارت إلى أن معظم هؤلاء المدرَّبين (98٪ وفقًا لاستقصاء نهاية المشروع) أقروا بالعلاقة بين الفصل في المنازعات والمصلحة العامة ونوّهوا بأن مهاراتهم في تسوية المنازعات قد تحسنت. وقد سُلّط الضوء في هذا التقييم على أحد الأمثلة الملموسة ذات الصلة بنزاع الملكية الفكرية الذي حدث في مطلع عام 2019. وأفاد أحد القضاة المدرَّبين منوها أنه استطاع، بفضل الدورة التدريبية، البت في قضية تتعلق بالملكية الفكرية والتي كانت ستشكل تحديا لولا الدورة التدريبية. ويوضح هذا مدى أهمية المشروع في ضمان تسوية وطنية فعالة للمنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية وتعزيز الإبداع لأنه يطمئن الفنانين وأصحاب حق التأليف على حقوقهم ودعمها في إطار نظام قانوني فعال لأن القضاة والمحاكم أصبحوا الآن أكثر دراية بحقوق الملكية الفكرية.

الجدول 3 - تحقيق أهداف المشروع

أهداف المشروع	مؤشرات النجاح في تحقيق أهداف المشروع	بيانات الأداء				
		كوستاريكا	لبنان	نيبال	نيجيريا	المجموع
تعزيز كفاءات ومهارات القضاة وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً للفصل في منازعات الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية بما يتمشى مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة للبلد.	إفادة ما لا يقل عن 50 ٪ من القضاة وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين المستفيدين من المشروع أنهم اكتسبوا مهارات جديدة للفصل في منازعات الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية.	٪100	٪100	٪100	٪100	**٪100**
إرساء ثقافة الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية في القضاء والتي تشجع الابتكار والإبداع المحلي فضلا عن تحسين بيئة التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا والاستثمار.	إشادة ما لا يقل عن 50 ٪ من القضاة وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين المستفيدين بالعلاقة التي تربط بين الفصل الفعال والكفء والابتكار والإبداع المحلي.	٪100	٪100	٪100	٪100	**٪100**
زيادة فعالية المؤسسات الوطنية لتسوية منازعات الملكية الفكرية وتحقيق توازن عادل بين حماية	إقرار ما لا يقل عن 50 ٪ من القضاة وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين المستفيدين بالصلة بين	٪91.6	٪100	٪100	٪100	**٪98**

حقوق الملكية الفكرية والصالح العام.	الفصل في المنازعات والصالح العام.					
زيادة فعالية المؤسسات الوطنية لتسوية منازعات الملكية الفكرية وتحقيق توازن عادل بين حماية حقوق الملكية الفكرية والصالح العام.	إشارة ما لا يقل عن 50 ٪ من القضاة وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين المستفيدين إلى أن التدريب حسّن مهاراتهم في تسوية المنازعات.	٪100	٪100	٪100	٪100	**٪100**
إرساء توجه نحو التنمية في الهيئات القضائية بغية إقامة نظام لتسوية منازعات حقوق الملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية والكفاءة ويدعم المواهب والابتكار والإبداع على الصعيد المحلي مع تحفيز ومكافأة وحماية حقوق ومصالح جميع أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدمي حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة على نحو منصف وعادل ومتوازن.	إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين المستفيدين بأهمية تحقيق توازن بين الحقوق والمصالح الخاصة بأصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدميها والصالح العام.	٪100	٪100	٪91.6	٪91.6	**٪96**

وستساهم كتب مكتبة حقوق الملكية الفكرية التي تبرعت بها الويبو لكل مؤسسة معنية بتحقيق أهداف المشروع على المدى البعيد، فضلا عن العقد الذي تفاوضت عليه الويبو بالنيابة عن المؤسسات الذي يسمح لها بالنفاذ إلى المكتبة الالكترونية لمدة ثلاث سنوات للاطلاع على القضايا والأحكام القضائية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. بالإضافة إلى ذلك، أشارت جميع مؤسسات التدريب القضائي المستفيدة إلى أنها ترغب في إدراج حقوق الملكية الفكرية في برامجها التعليمية المستمرة المنتظمة التي تستخدم الوحدات المطورة حديثًا لهذا الغرض. ويشكل مثل هذا الالتزام ضمانة قوية لاستدامة المشروع على المستوى الوطني.

وتُفيد الأدلة التي ساهمت في المقام الأول في التقييم أن الهدف الرئيسي للمشروع - *"بناء الكفاءات من أجل توفير برامج وطنية للتعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية للقضاة تتسم بالفعالية والكفاءة (القضاة والمدعون العامون وغيرهم من أعضاء السلطة القضائية)، بما في ذلك إنشاء نظام تعليم ذاتي/مرجع "أدوات حقوق الملكية الفكرية للقضاة"* – قد تحقق بنجاح.

وكانت التقارير الأولية الواردة من البلدان الرائدة إيجابية للغاية. ومن مظاهر ذلك الطلبات التي تلقتها الويبو من البلدان الرائدة لمواصلة التعاون معها من أجل تعزيز النتائج التي تحققت. وأفادت بعض البلدان الرائدة أن جدوى المشروع فاقت توقعاتها. ومع ذلك، من أجل استيعاب مدى فعالية المشروع على المدى البعيد، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الرصد.

3.5 الاستدامة

النتائج الرئيسية

النتيجة الرئيسية 13: صُمّم المشروع حتى يضمن استمرار استفادة الأفراد والمؤسسات المشاركة فيه بعد انقضاء مدّته. وينطوي الأمر على عدد من الخطوات بما في ذلك إشراك مؤسسات التدريب القضائي منذ البداية؛ وتكييف نواتج المشروع الرئيسية مع الاحتياجات الوطنية؛ بما في ذلك المواهب المحلية من البداية؛ وتطوير مجموعة من المدرِّبين المدرَّبين؛ وتيسير النفاذ إلى شبكات الملكية الفكرية الوطنية والدولية.

النتيجة الرئيسية 14: وشكل ضمان استدامة المشروع جزءًا مهمًا من تصميم المشروع. وعلى هذا النحو، أُعدت نواتج المشروع لضمان الاستجابة الإيجابية لطلبات المساعدة الجديدة للتعليم المستمر للجهاز القضائي الواردة من بلدان أخرى. وتشمل العناصر الأساسية لضمان القدرة على تكرار المشروع في بلدان جديدة وتطوير الوحدة العامة للتدريب وتيسير النفاذ إلى الدورة التدريبية عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية.

استمرار البرامج التدريبية والتحديات ذات الصلة

يهدف المشروع إلى تطوير برامج تعليمية وتدريبية قضائية بشكل منظم وعملي في مجال حقوق الملكية الفكرية. ونظرًا لأن قوانين حقوق الملكية الفكرية متواصلة التغيير، وجب أن يظل تدريب الهيئة القضائية في مجال حقوق الملكية الفكرية ممارسة مستمرة. وسعى المشروع إلى تمهيد الطريق لهذه الممارسة المستمرة وتحسين برامج التدريب الرسمية في مجال حقوق الملكية الفكرية وتعزيز التعلم بين الأقران أثناء تنفيذ المشروع وبعد انقضاء مدته بشتى الطرق ويشمل هذا:

- **إدراج مؤسسات التدريب القضائي منذ البداية** والتأكد من تضمين أولوياتها في تصميم وحدات التدريب والأدلة التي تركز على البلد. ويتسم هذا بالأهمية البالغة من حيث تمهيده لأسس الاستدامة.
- **وتكييف نواتج المشروع الرئيسية وفق البلدان المعنية**. وسيضمن وجود وحدات تدريبية مخصصة على الصعيد الوطني ترسيخ هذه النواتج بالنسبة للمؤسسات القضائية المعنية.
- **والتأكد من أن المشروع شمل المعرفة المحلية والموهبة منذ البداية**، لا سيما إشراك الاستشاريين الوطنيين، الذي يعتبر عنصرًا أساسيًا لضمان الاستدامة.
- **وتطوير مجموعة من المدرِّبين المدرَّبين** في كل بلد، الشيء الذي يضمن وجود كوادر من المحترفين القادرين على تدريب مجموعات جديدة وأجيال جديدة من القضاة.
- **والاختيار الدقيق للمدرّبين الذين سيدرّبون** في إطار المشروع أمرًا مهمًا لضمان الاستدامة. إن قرار ضمان أن المدربين سيأتون في المقام الأول من البلدان الرائدة نفسها (وليس من دول أخرى) قد ساعد على المساهمة في إنشاء مجموعة أساسية من القضاة المحليين الملمّين بقانون حقوق الملكية الفكرية.
- **وتطوير وحدة عامة** يمكن تكييفها مع بلدان جديدة لم يكن أمرا فعالًا من حيث التكلفة فحسب، بل مهّد الطريق لاستخدامها لاحقًا في عدد أكبر من البلدان المستفيدة.

- والنفاذ إلى الدورات التدريبية ومحتواها عبر **الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية** من أجل تيسير النفاذ إلى المعلومات والتعلم بالنسبة للهيئة القضائية.

إن ترسيخ شعور المؤسسات التدريبية المعنية، كما سلف الذكر، بامتلاك ناصية المشروع لم يكن أمرًا سهلاً دائمًا. إلا أن هذا المشهد تجسد بشكل خاص من خلال الالتزام المشترك لمختلف الهيئات. ورغم هذه التحديات المحدودة، يظل هناك عدد من الأمثلة على اتخاذ خطوات ملموسة في البلدان الرائدة للمساعدة في ضمان استدامة نواتج المشروع. وتشمل:

البلد	خطوة الاستدامة
كوستاريكا	بدأ المشاركون في المساهمة في قاعدة بيانات الأحكام القضائية الخاصة بالملكية الفكرية للجوء إليها كمرجع في المستقبل.
لبنان	هناك خطة لدعوة القضاة المدرَّبين لاستعراض القوانين الحالية وكفالة إيلاء الاعتبار الواجب للملكية الفكرية.
نيجيريا	هناك، من حيث المبدأ، اتفاق على أن تدرج مؤسسات التدريب القضائي وحدات تدريب الويبو في برامجها التدريبية المعتادة.

وكدليل على الحاجة والاهتمام بتوفير هذا النوع من التدريب على أساس مستمر، تلقت الويبو بالفعل عددًا من الطلبات من الدول الأعضاء لمواصلة تطبيق نموذج مماثل للتعاون مع المؤسسات القضائية. وجاءت هذه الطلبات من 16 دولة مختلفة ومجموعتين إقليميتين.

6. الاستنتاجات والتوصيات

نفذت أكاديمية الويبو بنجاح مشروع لجنة التنمية المعنون "التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً " في الفترة بين يوليو 2016 وديسمبر 2018. ونفذ المشروع تحت قيادة مدير المشروع في الويبو في كوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا. واستفاد المشروع من إشراك هيئة من القضاة الخبراء للمساعدة في تحديد أفضل محتوى وأنسب هيكل للبرنامج التدريبي. وساعدت المشاركة الأساسية المستمرة والمتزايدة للمستشارين الوطنيين في كل بلد من البلدان المشاركة على ضمان وضع الأولويات الوطنية دائماً في طليعة تصميم المشروع وبقاء التنفيذ في المسار الصحيح.

وتحققت جميع نواتج المشروع على النحو المنشود كما خطط لها في الوثائق الأولية للمشروع بحلول نهاية عام 2018. وتجلت النواتج الرئيسية في تنظيم دورة عامة للتعليم عن بعد بشأن الملكية الفكرية للهيئة القضائية؛ وأربع دورات وطنية مخصصة للتعليم عن بعد؛ وبرنامج تدريب المدرِّبين متعدد الأوجه لكل بلد رائد؛ والنفاذ مجانا إلى قاعدة بيانات عالمية للملكية الفكرية لمدة ثلاث سنوات؛ وإنشاء شبكات وطنية لتبادل المعلومات لتيسير التعلم المستمر بين الأقران؛ والنفاذ إلى شبكة دولية تربط مؤسسات التدريب القضائي لتبادل المعلومات.

وحرص جميع الذين أدلوا بآرائهم كجزء من هذا التقييم على الإشادة بالنتائج الإيجابية المنبثقة عن المشروع والطريقة المرنة والبناءة التي تمت بها إدارة المشروع وتنفيذه. وأعربت البلدان المشاركة عن اهتمامها بمواصلة الالتزام مع الويبو بشأن الموضوع الذي يشمله المشروع، وأبدت مجموعة أخرى من البلدان اهتمامها بالاستفادة من الدورات التدريبية التي طُورت من خلال المشروع – وفي كلا الحالتين، أظهرت تلك البلدان بوضوح مدى التقدير الكبير للمشروع ونتائجه المحققة.

وبناءً على النتائج الرئيسية الأربع عشرة لهذا التقييم، يُقترح أدناه مجموعة من ثماني توصيات للنظر فيها من جانب الويبو.

تصميم المشروع وإدارته

1. الموارد البشرية

رغم مساهمة عدد من موظفي الويبو والمتدربين، لا سيما في الأكاديمية، في تصميم المشروع وتنفيذه، إلا أن ثقل المسؤولية الكاملة وُضع على كاهل مدير المشروع في أكاديمية الويبو المعين. علاوة على عبء العمل المستمر غير المتصل بالمشروع. وأدى ضمان التنفيذ الناجح للمشروع إلى زيادة كبيرة في الكفاءة.

التوصية 1:

يوصى بالسعي، في المستقبل، إلى الاستعانة بموارد بشرية إضافية لدعم تنفيذ المشروع من أجل أمد المشروع. وسيسمح ذلك لمدير المشروع بتحمل المسؤولية الكاملة عن المشروع والإشراف عليه بل سيخفف بعض الضغط المرتبط بهذا المشروع من حيث السماح أيضا بالعمل المستمر خارج المشروع.

2. الخبرة على المستوى الوطني

لعب المستشارون الوطنيون ومعرفتهم على الصعيد الوطني دورًا حاسمًا في نجاح المشروع. بالإضافة إلى ذلك، كان اختيارهم من قبل السلطات الوطنية مهمًا في ضمان الملكية على المستوى الوطني.

التوصية 2:

يوصى، في حالة تنفيذ مشاريع مماثلة في المستقبل، باعتماد نفس نهج إشراك الاستشاريين الوطنيين من أجل ضمان حسن سير المشروع على المستوى القطري.

الفعالية

3. التعلم المختلط

ثمن المشاركون عاليا نهج أسلوب التعلم المختلط الذي يجمع بين خيارات التعلم عن بعد والتعليم المباشر. وكفل هذا النهج بعض المرونة للمتدربين لاستكمال عناصر الدورة عندما يسمح الوقت بذلك ولكنه يضمن أيضًا القدرة على المشاركة في مناقشات أكثر عملية وشخصية مع المتدربين الآخرين والمدربين الخبراء، مما يعزز فهمهم ومعرفتهم بالموضوعات المشمولة.

التوصية 3:

يوصى، عند تنظيم دورات مستقبلية من هذا النوع، باعتماد نفس نهج التعلم المختلط كما يظهر في هذا المشروع. ويعتبر الجمع بين منهجيات التعليم والتدريس مناسبًا لجميع البلدان ولجميع المشاركين، وبالتالي كان حاسمًا في تعزيز المهارات والمعرفة.

الاستدامة

4. استمرار الاستثمار

أكد أصحاب المصلحة من جميع الأفرقة التي جرت مقابلتهم في إطار إنجاز هذا التقييم على أهمية توفير الدعم المستمر للمتدربين في هذا المشروع.

التوصية 4:

ينبغي منح تدريب متقدم أو تدريب لتجديد المعلومات لفائدة القضاة الذين استفادوا من المشروع حتى الآن لضمان استمرار مواكبة التطورات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ودعم الزخم الذي أوجده المشروع. كما يمكن اللجوء إلى خيار عقد مؤتمر يحضره القضاة المدربون حتى يحظوا بفرصة تبادل المعلومات مع بعضهم البعض واطلاعهم على التطورات الجديدة في مجال الملكية الفكرية.

5. النشر

يتمثل أحد العناصر الرئيسية للاستدامة في ضمان تمكين أجيال جديدة من القضاة في البلدان التي شاركت في المشروع، وكذلك من بلدان أخرى، من الاستفادة من هذا المشروع الذي يحظى بتقدير كبير من أجل زيادة تعزيز المهارات والكفاءات.

التوصية 5 (أ):

يوصى بمزيد من الانخراط مع البلدان الرائدة الأربعة ودعمها لقياس قدرتها على توفير تدريب مستمر لمجموعات جديدة من القضاة بهدف ضمان جيل جديد من القضاة الملمين بالملكية الفكرية.

التوصية 5 (ب):

يوصى باستخدام قائمة مؤسسات التدريب القضائي التي جرى إعدادها كجزء من هذا المشروع كنقطة انطلاق لإجراء مزيد من البحث حول مدى:

- إمكانية استخدام الوحدات والأدلة المطورة بالفعل لفائدة البلدان المجاورة؛
- جاهزية القضاة المدربون والممارسون للمهن القانونية لتوفير التدريب في البلدان المجاورة.

إن مشاركة الويبو ودعمها المالي في كلتا التوصيتين المذكورتين أعلاه أمر ضروري.

6. الرصد

من السابق لأوانه رصد تأثير التدريب ومدى استدامته على المدى البعيد. ومع ذلك، فإن فهم هذا الأمر هي مسألة مهمة لضمان مراعاة هذا التعلم في تصميم المشاريع والدورات المشابهة في المستقبل.

التوصية 6:

من أجل قياس الأثر على المدى البعيد، يوصى بأن تواصل الويبو رصد المشروع مع المشاركين ومؤسسات التدريب القضائي المشاركة في المشروع على مدى العامين إلى الخمس سنوات القادمة واستخدام البيانات التي جمعت للإبلاغ عن تصميم وتنفيذ الدورات التدريبية المستقبلية.

7. المشاركة في منتديات المناقشة

بالإضافة إلى مواصلة تدريب أولئك الذين استفادوا بالفعل، أبرز عدد من أصحاب المصلحة أن الحفاظ على زخم المشروع وبناء لبنات فوق لبنة المعرفة المكتسبة بالفعل من خلال الدورة أمر مهم. ولا ينبغي أن يكون هذا فقط من خلال التدريب الإضافي أو التدريب قصد تجديد المعلومات (كما هو مقترح في التوصية 5) ولكن يمكن تيسيره بطرق أخرى أيضًا.

التوصية 7:

يوصى بالنظر في دعوة القضاة المدرَّبين للمشاركة في المنتديات الحوارية بشأن الملكية الفكرية التي تعقدها الويبو أو طلب مساهماتهم عند مراجعة اتفاقات الملكية الفكرية. وسيسهم هذا في الحفاظ على الزخم في هذا الموضوع وضمان تنشيط مستمر لأولئك الذين شاركوا في الدورة.

[يلي ذلك الملحق الأول]

الملحق 1 الوثائق الرئيسية المستعرضة

تقدم هذه القائمة لمحة عامة على بعض الوثائق الرئيسية التي استُعرضت كجزء من عملية التقييم:

- التقارير النهائية للمستشارين الوطنيين - كوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا؛
- وثيقة المشروع الأولية (نوفمبر 2015)؛
- مشروع مؤسسة التدريب القضائي - وحدات التعليم المستمر للسلطة القضائية - مشروع المخطط (يناير 2017)؛
- استبيان تقييم الاحتياجات؛
- تقارير تقييم المشروع (متنوعة)؛
- تقرير استكمال المشروع؛
- اتفاقات التعاون ذات الصلة بالمشروع؛
- التقرير الشفوي لمدير المشروع المرفوع إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الثانية والعشرين بتاريخ 19 نوفمبر 2018؛
- تقارير المشروع المرحلية (أغسطس 2016 ويونيو 2017 وسبتمبر 2019)؛
- اقتراح مشروع مرفوع إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها السادسة عشرة المعقودة في الفترة من 9 إلى 13 نوفمبر 2015.

[يلي ذلك الملحق الثاني]

الملحق 2 أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات

يقدم الجدول أدناه قائمة بأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين أجريت معهم مقابلات خلال هذا التقييم.

مسؤولو الويبو		
1	السيد شريف سعد الله	المدير التنفيذي لأكاديمية الويبو
2	السيد وليد عبد الناصر	مدير المكتب الإقليمي للبلدان العربية
3	السيدة بياتريس أموريم-بورهير	مديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي
4	السيد عرفان بالوش	مدير شعبة تنسيق أجندة التنمية
5	السيد أندرو أونج	مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
6	السيد مارك سري كوري	مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا
7	السيد كزافييه فيرماندیل	مستشار قانوني رئيسي في شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية
8	السيد محمد عبد الرؤوف البديوي	مستشار رئيسي في أكاديمية الويبو ومدير المشروع
9	السيدة ألتاي تيدلا	رئيسة برنامج التعليم عن بعد في أكاديمية الويبو
10	السيد ماريو ماتوس	نائب المدير العام المسؤول عن قطاع التنمية
11	السيد جورج الغندور	موظف برامج رئيسي في شعبة تنسيق أجندة التنمية
البلدان الرائدة		
	لبنان	
12	السيدة سهير النادي	مستشارة الملكية الفكرية والقانون التجاري الدولي مستشارة المشروع الوطنية
13	السيد جاد معلوف	قاض – جهة الاتصال الوطنية
14	السيدة رنا الخوري	سكرتيرة أولى في البعثة الدائمة للبنان في جنيف
	نيبال	
15	السيد ساجان بار ثابا	محام رئيسي - مستشار المشروع الوطني
16	السيد شريكريشنا مولمي	مدير الأكاديمية القضائية الوطنية - جهة الاتصال الوطنية
	نيجيريا	
17	السيد جون آسين	مستشار المشروع الوطني
الأشخاص ذوي الخبرة		
18	القاضي باسم عوض	عضو في هيئة القضاة مستشار المشروع الدولي
19	القاضي لويس ديس كانسيكو نونيز	عضو في هيئة القضاة عميد كلية الحقوق والعلوم الإنسانية في جامعة التكنولوجيا في بيرو.

20	البروفيسور الدكتور ن. س. غوبلكريشنا	أستاذ شرفي في مركز الجامعة الدولي لدراسات حقوق الملكية الفكرية، جامعة كوشين للعلوم والتكنولوجيا، ولاية كيرالا، الهند.
21	القاضي أنجيل غالكو بيكو	رئيس الدائرة 28 أ بالمحكمة التجارية الإقليمية في مدريد
المدرِّبون المدرَّبون		
22	القاضية رولا عبد الله	لبنان
23	القاضي أنطوان طعمه	لبنان
24	القاضي غييرمو غيلا	كوستاريكا
25	القاضية لورا سولي جوتيريز	كوستاريكا

[نهاية المرفق والوثيقة]